

جامعة الكويت - كلية العلوم الإدارية

المؤتمر الدولي اتجاهات اقتصادية عالمية الرابع بعنوان :

الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي

عنوان البحث:

أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي

ملخص البحث:

يعاني العالم اليوم من أزمات متعددة الجوانب عقائدية و خلقية واجتماعية و اقتصادية و سياسية، ففشل المفكرون في إيجاد المنهج واختيار الطريق الملائم لمعالجتها، و من أبرزها وضوح الأزمة الاقتصادية. فالعالم اليوم يبحث عن منهج جديد لمعالجة هذه الأزمات، و بدأ علماء الاقتصاد يتجهون نحو الإسلام لإيجاد الحل.

ليس العجيب أن يكون الحل الإسلامي هو ضالة العالم في القرن العشرين أو الثلاثين أو الخمسين. العجيب و الغريب أن يبحث العالم عن حلول تضعها قرائح البشر و عقولهم و يغفلون عن الحل الذي وضعه وأنزله خالق البشر و مسوي النفوس.

في المجال الاقتصادي سعدت الأمة التي طبقت المنهج الإلهي و التزمت به، فلم يلاحظ تخلفها وانحدارها و شقاؤها إلا يوم أن خرجت أو أخرجت عن إطار المنهج الإلهي و حدوده. يظهر ذلك جليا في تورطها بالتعامل بالربا الذي يعتبره الكثيرون جريمة اقتصادية و أخلاقية و شرعية.

لقد صاحبت كل الأنظمة الوليدة أحاديث تنبؤية عن مستقبلها و توقعات الخبراء و المهتمين بها لإستشراف مستقبلها، و علماء الإقتصاد الوضعي قد تنبؤوا بانهيار النظام الإشتراكي لأنه يقوم على مبادئ ومفاهيم تتعارض مع فطرة الإنسان و سجيته. أما النظام الرأسمالي فهو يضم في طياته بذور فئاته.

الإشكالية المطروحة : ما هي أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الإقتصاد الإسلامي؟

Abstract:

The world is suffering today from multiple crises and ideological aspects of moral and social, economic and political failure of intellectuals in creating the curriculum and choosing the appropriate way to address them, and most notably clearer economic crisis. The world today is looking for a new approach to deal with this crisis, and economists began turning toward Islam to find a solution.

Not surprising that Islamic solution is the very small world in the twentieth century or thirty or fifty. Weird and strange that the world looks for solutions developed by human beings and their minds and challenging and neglected solution developed by the creator of human beings and revealed Samson and souls.

In the economic sphere the pleasure of the nation that have implemented the approach and committed themselves to the divine, no notes left behind, and its decline and misery until the day it came out or taken out of context and approach the divine limits. Massage appears evident in its involvement in dealing with riba regarded by many as a crime of economic and ethical and legitimate.

I accompanied the nascent talk all the systems for future predictive and expectations of experts and interested in them for foreseeing the future, and economists have positive Tenbwoa collapse of the socialist system because it is based on the principles and concepts contrary to human nature and his character. The capitalist system is housed in it the role of the backyard. Problem at hand: **What are the causes of the global economic crisis from the perspective of Islamic Economics?**

المقدمة:

سيطرت الأنظمة الاقتصادية التي وضع قواعدها مجموعة من المختصين في النظام الاقتصادي الدولي، والمتمثلة في النظامين الرأسمالي و الإشتراكي. وواجهت هذه الأنظمة عدة أزمات أبرزها الأزمة العالمية في سنة 1929 و التي دامت حتى سنة 1932. ومن تلك الفترة و هي تقع في أزمات متعددة حتى انهيار النظام الإشتراكي نظرا لوجود عدة سلبيات فيه. فأصبحت أغلبية الدول مجبرة على إتباع النظام الرأسمالي ليس لأنه النظام الأمثل و خال من السلبيات، و إنما لأنه الإختيار الوحيد بعد الهيمنة الاقتصادية التي فرضها. و مر النظام الرأسمالي هو الآخر بعدة أزمات لكنها لم تكن شديدة الحدة، لكن في سنة 2008 وجد نفسه أمام أزمة مالية كبرى و التي تسببت فيها مجموعة من البنوك الإستثمارية و شركات التأمين نتيجة للإفلاسات المتتالية التي تعرضت لها. إلا أن هذه الأزمة بينت بوضوح أن هذا النظام يحمل بين ثناياه بذور فئائه حيث أنه مبني على أساس سلب ثروات الشعوب، الربا، الإحتكار، الغش و التدليس.

لقد برزت الأزمة المالية مع انتعاش سوق العقار في أمريكا حيث قدمت المؤسسات المالية قروضا ربوية مع غض الطرف عن الضمانات، و بالتالي ازدهرت تجارة العقارات مما نتج عنه ارتفاع في أسعارها، هذا الإرتفاع المذهل أدى إلى زيادة الإقتراض، و ذلك من خلال رهن المنازل و التي زاد سعرها عن ثمن شرائها فأصبحت رهنا لدى البنوك، و نما الإقتصاد غير الحقيقي في أمريكا نتيجة زيادة الإستهلاك. و لما عجز المقترضون عن سداد الديون، قامت البنوك و شركات العقار ببيع ديون المواطنين على شكل سندات بضمن المنازل و حولت الرهن العقاري إلى أوراق مالية و تم بيعها. و عند تفاقم الأزمة لجأ كثير من المستثمرين إلى شركات التأمين، و التي وجدت في الوضعية فرصة لها لتعظيم أرباحها، و عند توقف محدودي الدخل عن الدفع نتيجة للأقساط المتراكمة و الزيادات الربوية المتتالية، اضطرت الشركات و البنوك إلى بيع المنازل محل النزاع، التي رفض أهلها الخروج منها، مما أدى إلى هبوط أسعار العقار، مما أدى كذلك إلى تهرب الشركات و البنوك من تغطية القروض و عندما طالب المستثمرون بأموالهم من شركات التأمين لم يكن لديها هي كذلك ما يلبي تلك الطلبات. بعد ذلك انتقلت هذه الأزمة إلى بقية دول العالم لإرتباطها بالنظام الرأسمالي، و عن طريق الأسواق المالية التي كانت مصدرا للتمويل فأصبحت مصدرا للأزمة.

في خضم هذه الإفلاسات لعدد كبير من البنوك خاصة في أمريكا، نجد أن النظام المصرفي الإسلامي ينشط في مآمن من وطأة الأزمة نتيجة لأنه حديث العمر و صغير نسبيا و لإبتعاده عن التعامل بالربا و عدم اعتماده على القروض المصرفية. و لقد أشارت صحيفة روسيه إلى تزايد أعداد غير المسلمين الذين يرون في البنوك الإسلامية وعاءا آمنا لأموالهم يحميها من أزمة السيولة التي تضرب بنوك العالم حاليا. و مما هو جدير بالذكر في هذا المقام أن قطاع البنوك الإسلامية عاش نموا سريعا بلغ معدله 15% سنويا على مستوى العالم، و 20% في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي في الفترة الأخيرة. ومن هذا المنطلق تم تقسيم البحث إلى ثلاث محاور:

- المحور الأول: معالم الأزمة المالية العالمية الحالية.
- المحور الثاني: أسباب الأزمة من وجهة نظر الإقتصاد الوضعي.
- المحور الثالث: أسباب الأزمة من وجهة نظر الإقتصاد الإسلامي.

المحور الأول: معالم الأزمة المالية العالمية الحالية

من الملاحظ أن العالم يعاني عبر الزمن من أزمات إقتصادية، والتي يطلق عليها البعض الدورات الإقتصادية، التي تعني إضطراب مفاجيء يصيب الإقتصادات، يتمثل هذا الإضطراب بإختلال التوازن بين العرض و الطلب؛ و الفرق بين الأزمة و الدورة هو أن الأولى تحدث بشكل مفاجيء و الثانية تحدث بانتظام؛ و يوجد مقولة أخرى تقول بأن الأزمة تحدث على شكل دورات؛ حيث يجمع بين الأزمة و الدورة.

1- تعريف الأزمة المالية:

يعتبر مصطلح الأزمة المالية من أكثر المصطلحات تداولاً في الأدبيات الإقتصادية، نظراً لخطورة هذه الأزمات على الأوضاع الإقتصادية للدول، و اختلفت الآراء حول مفهوم الأزمة المالية، لذلك سوف نعرض أهمها فيما يلي :

الأزمة في اللغة: الشدة والقحط.¹

وهي موصوفة هنا بوصفين، أولهما كونها مالية بمعنى: أنها متعلقة بالمال بالدرجة الأولى، والثاني كونها عالمية بمعنى أنها تشمل دول العالم جميعها، حيث لم تسلم منها دولة. أما تعريفها الاصطلاحي فيمكن أن يقال فيه: أنه الانخفاض الكبير المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول المالية.²

يمكن تعريف الأزمة من الناحية الاجتماعية بأنها تلك الحالة التي تؤدي إلى توقف الأحداث المنظمة والمتوقعة واضطراب العادات والعرف مما يستلزم التغيير السريع لإعادة التوازن و لتكوين عادات جديدة أكثر ملائمة.

أما المفهوم العلمي لها: فيشير إلى أنها موقف أو حدث مفاجئ غير متوقع فيه إثارة؛ وعنف؛ ومدته الزمنية قصيرة ولكن مايكل برينتشر يرى أنها ليست بالضرورة أن تكون قصيرة بل قد تمتد إلى عدة أشهر.³ وقد تأخذ الأزمة المالية شكل إنهيار مفاجيء في سوق الأسهم، أو في عملة دولة ما، أو في سوق العقارات، أو مجموعة من المؤسسات المالية، لتمتد بعد ذلك إلى باقي الإقتصاد.

لذا يمكن القول أن الأزمة هي عبارة عن تزايد و تراكم مستمر لأحداث و أمور غير متوقعة على مستوى جزء من النظام أو النظام كله؛ بالإضافة إلى التأثير الشديد على أطراف داخل النظام أو خارجه مادياً ونفسياً و سلوكياً، و قد يحدث مثل هذا الإنهيار المفاجيء في أسعار الأصول نتيجة إنفجار فقاعة سعرية و التي تعرف أيضاً بالفقاعة المالية أو فقاعة المضاربة، و التي هي عبارة عن بيع و شراء كميات ضخمة من نوع أو أكثر من الأصول المالية أو المادية كالأسهم و المنازل مثلاً بأسعار تفوق أسعارها الحقيقية.

1: د. حمزة بن حسين الفعر الشريف، الأزمة المالية العالمية: قراءة في مآزق الأسباب و النتائج و بحث عن مخرج، بحث منشور في الأنترنت، ص3.

2: نفس المرجع السابق، ص3.

3: د. السيد عليوة، إدارة الأزمات في المستشفيات، إسترال، القاهرة، مصر، بدون سنة نشر، ص13.

أما الأزمة المالية فيمكن تعريفها كمايلي:

هي ذلك التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة ما أو مجموعة من الدول؛ والتي من أبرز سماتها فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية؛ والذي ينعكس سلبا في تدهور كبير في قيمة العملة و أسعار الأسهم؛ مما ينجم عنه آثار سلبية في قطاع الإنتاج والعمالة حيث يزيد من عدد العاطلين عن العمل؛ ويؤثر في إعادة توزيع الدخل والثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية؛ وعادة ما تحدث الأزمات بصورة مفاجئة نتيجة لأزمة ثقة في النظام المالي، و سببها الرئيسي تدفق رؤوس أموال ضخمة للداخل يرافقها توسع مفرط و سريع في الإقراض دون التأكد من الملاءة الائتمانية للمقترضين، الأمر الذي يؤدي إلى فقدان السيولة، و عندها يحدث انخفاض في قيمة العملة مؤديا إلى حدوث موجات من التدفقات الرأسمالية إلى الخارج.⁴

2- أنواع الأزمات و خصائصها:

يتم تصنيف الأزمات المالية على اعتبارين أساسين هما: نوعية الأزمة ومسبباتها. فصندوق النقد الدولي يصنفها على أساس نوعية الأزمات، بينما ساكس و رادلت فيصنف الأزمة على أساس أسبابها، ويعتبر هذا التقسيم مفيدا ليس في التعرف على نوع الأزمة و إنما لأنه يتيح فرصة التنبؤ بها واتخاذ الإجراءات اللازمة لتفادي آثارها السلبية.

2-1 أنواع الأزمات المالية وفقا لصندوق النقد الدولي:

يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنواع رئيسية، و هي:⁵

أ/ أزمة العملات أو أزمة النقد الأجنبي: و التي عادة ما تتواجد عندما تكون مضاربات على الصرف، أي عندما تؤدي إحدى هجمات المضاربة على عملة بلد ما إلى هبوط حاد في قيمتها، مما يرغم البنك المركزي عن الدفاع عن العملة ببيع حصص ضخمة من احتياطاته، الأمر الذي يؤدي إلى استنزاف قدر كبير من الإحتياطيات الأجنبية.

ب/ أزمة البنوك أو الأزمات المصرفية: تعبر عن اختلالات النظام المصرفي و عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته أمام مودعيه، مما يحتم تدخل الحكومة أو السلطة النقدية المسؤولة عن تقديم المساعدة للوحدات البنكية المتعثرة، و تقديم الحماية الكافية لبقية الجهاز بما يضمن عدم انهياره بشكل تام.

ج/ أزمة الديون أو الدين الخارجي: تحدث أزمة الديون عندما يتوقف المقترض عن السداد، أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث و من ثم يتوقفون عن تقديم قروض جديدة، ويحاولون تصفية القروض القائمة، أو هي الحالة التي تعجز فيها الدولة عن خدمة ديونها الخارجية.

4: عريقات نقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، 1999، ص201.

5: بول هيلبرز، راسل كروجر، ماريتا موريتي، مؤشرات الحيطة الكلية و أدوات جديدة لتقييم سلامة النظام المالي، مجلة التمويل و التنمية، صندوق النقد الدولي، سبتمبر2002، ص06.

2-2 أنواع الأزمات المالية طبقاً لتقسيم ساكس وراڤلت:

اهتم ساكس وراڤلت بتصنيف الأزمات المالية بحسب المسببات التي تؤدي إلى اندلاع الأزمة نفسها والتي تضم مايلي:⁶

أ/ الأزمة التي تؤدي إلى إختلالات في الإقتصاد الكلي: و تشمل انخفاض أسعار العملات، خسائر في احتياطات النقد الأجنبي، أو انهيار أسعار الصرف.

ب/ الإضطراب أو الذعر المالي: و هو ما ينتج عن اضطرابات الجهاز المصرفي بشكل يؤدي إلى انهيار وحداته بشكل ملحوظ و سريع الإنتشار، و عادة ما يبدأ الإضطراب نتيجة فقدان الثقة في الجهاز المصرفي ليس بسبب وجود مشاكل فعلية في ميزانيته و إنما بسبب انتشار الشائعة حول انخفاض مستوى أدائه، و من ثم يتزايد خوف المودعين فتبدأ الهرولة نتيجة لسحب الأموال بكثرة و الجدير بالذكر أن الإضطراب من أهم صفاته سرعة الإنتشار، هذا ما يدفع المودعين إلى سحب أموالهم مرة واحدة و ينتشر الأمر إلى بنوك أخرى.

ج/ أزمة تفاقم الدين: تنشأ هذه الأزمة بسبب ضعف الإتصال بين الدائنين و المدينين بشكل يصعب معه متابعة و رقابة رأس المال المقترض و ملاحقته في حالة سوء استخدامه أو احتمال فقده، و من ثم يتم التوقف عن تقديم القروض و يتم تصفية القروض السابقة.

إن هذه الأنواع من الأزمات و إن اختلفت طبيعتها فهي تشترك في نفس الخصائص الآتية:

- التعقيد والتشابك والتداخل في عناصرها وأسبابها و قوى المصالح المؤيدة لها أو المعارضة لها.
- المفاجأة واستحواذها على بؤرة الاهتمام لدى المؤسسات والأفراد.
- إن مصدر الخطر أو الأزمة أو الكارثة يمثل نقطة تحول أساسية في أحداث متشابكة أو متصارعة.
- إنها تسبب في بدايتها صدمة و درجة عالية من الشك في البدائل المطروحة لمجابهة الأحداث المتسارعة نظراً لأن ذلك يتم تحت ضغط نفسي عالي وفي ظل ندرة المعلومات أو نقصها.
- بما أن الأزمة تمثل تهديداً لحياة الفرد وممتلكاته ومقومات بيئته فإن مجابتهها تعد واجباً مصيرياً.
- إن مواجهتها تستوجب خروجاً عن الأنماط التنظيمية المألوفة واحتكار النظم أو نشاطات تمكن من استيعاب ومواجهة الظروف الجديدة المترتبة على التغيرات الفجائية.
- إن مواجهة الأزمات تستوجب درجة عالية من التحكم في الطاقات والإمكانات وحسن توظيفها في إطار مناخ تنظيمي يتسم بدرجة عالية من الاتصالات الفعالة التي تؤمن التنسيق والفهم الموحد بين الأطراف ذات العلاقة.

3- أهم الأزمات المالية التي واجهت العالم:

يمكن تقسيم الأزمات المالية التي شهدها العالم بداية من فترة الثلاثينات أي فترة الكساد، و أزمات وقعت خلال القرن العشرين تحديداً في فترة الثمانينات، و أخرى وقعت في القرن الواحد والعشرين، و نعرض أهم هذه الأزمات فيمايلي:

6: نرمين السعدني، قراءات حول الأزمة النقدية العالمية، مجلة السياسة الدولية، العدد 137، 1999، ص261.

1-3 أزمة الكساد العظيم (1929-1933):

و هي أسوأ كارثة اقتصادية تواجه الإقتصاد العالمي و تسمى أزمة الكساد الكبير، و هي لحد الآن لازالت محط اهتمام الباحثين، فهم يعيدون تحليل أسبابها، و كيفية خروج الولايات المتحدة منها، حيث كانت أكبر المتضررين منها. لقد بدأت الأزمة بتاريخ 1929/9/24 في بورصة نيويورك بعد طرح 13مليون سهم في السوق، لكن لا وجود للمشتريين.

انتشر الذعر و تسارع المستثمرون إلى البورصة لبيع ما لديهم من أسهم و ظلت الأسعار في تدني وعند ظهر ذلك اليوم خسر مؤشر داو جونز 22.6% من قيمته، و في نفس اليوم وجد آلاف المساهمين أنفسهم مفلسين بل أن 11 مضاربا انتحروا في نهاية النهار بإلقاء أنفسهم من ناطحات سحاب مناهاتن.

وانهارت البورصة خاسرة 30مليار دولار، و 50% من قيمتها في تشرين الثاني نوفمبر، وبلغ إجمالي الخسائر 30مليار دولار خلال الفترة الممتدة ما بين 1929/10/22 و 1929/11/13 إلى أن فقد مؤشر داو جونز 98% من قيمته في عام 1932، و هذا المبلغ في حينه يمثل عشرة أضعاف الميزانية الفدرالية، و يفوق الإنفاق الأمريكي خلال الحرب العالمية الأولى.

واستكملت الأزمة تأثيراتها في يوم الثلاثاء الأسود 1929/10/29 حيث أعلنت عشرات المؤسسات المالية إفلاسها، وأغلقت العديد من المصانع أبوابها، و سرحت أعداد هائلة من العاملين، و توقف الإنتاج وانتقلت الأزمة إلى بقية الأسواق العالمية خصوصا في إنكلترا و فرنسا و ألمانيا، و كانت تأثيراتها في ألمانيا أكثر حدة حيث تسببت في سقوط الحكومة و صعود النازيين، و بلغت الأزمة ذروتها بحيث وصل سعر طابع البريد إلى 5مليون مارك ألماني في حينه.⁷

لقد أفلست مئات البنوك و شركات التأمين في الولايات المتحدة الأمريكية و توقفت عجلة الإنتاج في البلدان الرأسمالية المتقدمة، و تدهور النظام الإقتصادي برمته، وظهرت في حينها الكثير من المقالات التي تبشر بانتقال الغرب الرأسمالي إلى الإشتراكية حسب نبوءات "كارل ماركس".

2-3 أزمة المديونية في أمريكا اللاتينية:

اندلعت أزمة القروض الدولية عام 1982 وذلك بتوقف دول المكسيك، الأرجنتين، الشيلي عن دفع ديونهم في هذا العام، و حدثت إفلاسات كثيرة لعدد من البنوك.

3-3 الأزمة المالية الأمريكية الخاصة ببنوك الإيداع و القروض:

حدثت هذه الأزمة في سنة 1985 نتيجة التوسع في الإقتراض العقاري و الدخول في منافسة مع البنوك التجارية لجذب أكبر عدد من العملاء المقترضين بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الفائدة المدينة، و تعثر السداد من جانب أصحاب القروض العقارية.⁸

7: حتاتة شريف، من يدفع الثمن في الأزمة المالية العالمية، موقع البديل في 8/10/2008 من الأنترنت.

8: د. رمزي زكي، الليبرالية المتوحشة، مكتبة الأسرة، القاهرة، 2007، ص86.

3-4 الأزمة المالية في عام 1987 أو أزمة البورصات المالية في نيويورك:

تعد من الأزمات المهمة التي واجهت الإقتصاد الرأسمالي و حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية أيضا، و كان تاريخ حدوثها يوم الإثنين 19/10/87 الذي أطلق عليه يوم الإثنين الأسود، حيث انهارت فيها أسعار الأسهم في بورصة وول ستريت في نيويورك وبلغ مجموع الخسائر 500مليار دولار، ثم انتقلت الأزمة إلى بقية البورصات العالمية و منها بورصة لندن و طوكيو، و كانت هذه الأزمة أقل حدة من أزمة الكساد العظيم، إذ لم تستمر فترة طويلة من الزمن (سنة واحدة)، و فيها تلاشى مؤشر البورصة الأسترالية تماما و هبطت أسعار العقارات، وانهار مؤشر نيكاي بمعدل الثلثين، ثم عادت بعد هذه السنة المؤسسات المالية و الإنتاجية إلى العمل من جديد.

3-5 الأزمة المالية في عام 1997 أو أزمة النمر الآسيوية:

شهدت دول جنوب شرق آسيا أزمة مالية شديدة، بدأت بانهيار سعر عملة تايلاند، بعد قرار الحكومة التايلندية تعويم عملتها مما أدى إلى عجز الحكومة عن دعم هذه العملة بسبب المضاربات القوية التي تعرضت لها، و انتقلت بعدها إلى دول جنوب آسيا الأخرى، أندونيسيا، الفلبين، ماليزيا، كوريا الجنوبية و غيرها، حيث انخفض مؤشر Hany Seng في هونغ كونغ بنحو 1211 نقطة لأول مرة منذ أكثر من ثلاثين عاما.⁹

3-6 الأزمة الروسية:

حدثت هذه الأزمة عام 1999، و تمثلت أسبابها في رؤوس الأموال التي تبحث عن مجالات الإستثمار ذات الأرباح المرتفعة، فكانت البداية متمثلة في رؤوس الأموال الساخنة التي ضاربت في البورصات الناشئة و توسعت في الإقراض للحكومات الآسيوية و الروسية، مما أدى إلى تراكم المديونيات، و مع تحركات أسعار الفائدة و بخاصة و.م.أ نزلت كثير من الإستثمارات قصيرة الأجل من السندات و الأوراق الحكومية الضعيفة إلى السندات الأمريكية باعتبارها ملاذا آمنا مع ارتفاع أسعار الفائدة. و قد شكلت عملية انتقال رؤوس الأموال ضغوطا على عملات هذه الدول.

3-7 الأزمة المالية العالمية 2008:

في الإقتصاديات الرأسمالية خصوصا البلدان الرأسمالية المتقدمة كالولايات المتحدة و بلدان أوروبا الغربية و اليابان، يستطيع المستهلك شراء ما يحتاجه من السلع و الخدمات و ذلك عن طريق حصوله على قروض من البنوك و منها صناديق الإستثمار في تلك البلد. و لعل النشاط العقاري المتمثل في بناء المساكن أو الأراضي العقارية التي يحتاجها الأفراد لسكنهم يعتبر من أهم الأنشطة التي يعتمد في تنفيذها على الإقتراض من البنوك. و بهذه الطريقة تم اقتراض مبالغ كبيرة جدا من البنوك لبناء المساكن و تطويرها و ذلك بضمن المساكن نفسها.¹⁰

9: د. زياد رمضان، مبادئ الإستثمار المالي و الحقيقي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2002، ص20.

10: عريقات تقي الحسيني، مرجع سبق ذكره، بتصرف، ص200.

و حتى تستفيد البنوك من هذه الضمانات قامت بتحويلها إلى سندات استثمارية بيعت في أسواق الأوراق المالية(البورصات)، و قام المستثمرون الذين اقتنوا هذه السندات بتأمينها في شركات التأمين، لتجنب المخاطر التي يمكن أن تواجه هذه السندات و تضر بالمستثمرين.

تحدد عادة تواريخ لسداد القروض و الفوائد المترتبة عليها، لضمان استرداد أموال البنوك في هذا النوع من الإقراض، و لم تأخذ بالحسبان أهمية التحليل المالي و معرفة قدرة المقترضين على السداد في التواريخ المحددة لذلك وإعطاء هذا الموضوع القدر المناسب من الإهتمام، و كانت النتيجة هي امتناع العديد من المقترضين عن السداد لعدم قدرتهم على ذلك، وأضحت هذه القروض ديونا لا يمكن استرجاعها(أو ديون ميتة)، وهذا ما تسبب في نقص السيولة في أغلب البنوك، ولا سيما تلك البنوك التي لم تراعي التوازن المطلوب بين السيولة و الإقراض، والتي تحددت بتجربة البنوك العالمية عبر تطورها بما جعلها معيارا نمطيا يجب الأخذ به، بمعنى أنه لا يجب إقراض أكثر من 55%-60% من السيولة التي يملكها البنك، و يحتفظ البنك في هذه الحالة بنسبة 40% من السيولة لتلبية طلبات المودعين و كسب ثقتهم و منع أية حالة إفلاس يمكن أن تواجه البنك.

و فجأة وجدت العديد من البنوك نفسها غير قادرة على تلبية طلبات المودعين، و حتى تعالج هذه البنوك مشكلة انخفاض السيولة لديها، قامت بعرض العقارات التي لم يسدد أصحابها القروض التي استلموها من البنوك ذات العلاقة، و لكنها لم تجد المشترين، مما أدى إلى انهيار العديد من هذه البنوك مثل بنك ليمان برادرز من جهة، و انخفاض أسعار العقارات من جهة أخرى، الأمر الذي دفع حاملي السندات إلى التوجه إلى شركات التأمين للتعويض عن خسائرهم، و هذا أدى إلى انهيار مؤسسات التأمين و منها أكبر مؤسسة تأمين في العالم و هي مؤسسة AIG الذي أممتها الحكومة الأمريكية لضمان بقائها نظرا لأهميتها الكبيرة في الإقتصاد الأمريكي.

وبذلك تعرضت العديد من البنوك و شركات التأمين إلى الإفلاس، ولم تتوقف الأزمة عند حدود البنوك والمؤسسات المالية، و إنما انتقلت بدورها إلى شركات الإنتاج في الإقتصاد، كما حدث لشركة جنرال موتورز وغيرها من الشركات التي أصبحت تعاني من انخفاض مبيعاتها بصورة كبيرة و لم تجد من يقوم بإقراضها، مما دفعها إلى تسريح أعداد هائلة من العاملين لديها، بحيث وصل عدد العاملين المسرحين في الولايات المتحدة الأمريكية من البنوك و الشركات في أسبوع واحد إلى 159 ألف عامل، و هناك مئات الآلاف الآخرين الذين ينتظرون تسريحهم من العمل، مما زاد من ضعف القوة الشرائية و أدخل الكثير من الإقتصادات في حالة ركود، إذ دخل اقتصاد 30 ولاية أمريكية حالة من الركود و هناك 19 ولاية أخرى مهددة به، و انتقلت الأزمة

إلى دول أوروبا الرأسمالية المتقدمة و اليابان و كثيرا من البلدان التي ارتبطت اقتصاداتها مع الإقتصادات المتطورة، إذ من المحتمل أن يكون النمو سالبا في بلدان الإتحاد الأوروبي بنسبة -0.3 في عام 2009.¹¹

المحور الثاني: أسباب الأزمة من وجهة نظر الإقتصاد الوضعي:

إن الفهم الدقيق للأزمة يستوجب عدم الوقوف عند القطاع المالي وحده، بل يجب النظر أيضا في أوضاع القطاع الحقيقي الذي يفترض تكامله مع القطاع المالي في إطار نظام إقتصادي رأسمالي. كما يلزم أيضا النظر في الأسباب التي يحتمل أن تكون قد نشأت في السياق العام الذي تعمل فيه الإقتصاديات الرأسمالية في العقدين الأخيرين، و هو سياق التحرير المالي و العولمة الإقتصادية الذي عجل بتحويل الأزمة الأمريكية إلى أزمة عالمية، أو بعبارة أخرى سياق العولمة و فلسفة الليبرالية الإقتصادية الجديدة التي سادت العالم بشقيه المتقدم و النامي على السواء. و عليه يمكن تصنيف أسباب الأزمة إلى:

- الأسباب المتعلقة بالقطاع المالي؛
- الأسباب المتعلقة بالليبرالية الإقتصادية الجديدة و اختلالات العولمة؛
- الأسباب المتعلقة بالقطاع الحقيقي؛
- الأسباب الأخلاقية.

1- الأسباب المتعلقة بالقطاع المالي:

وتضم مايلي:

1-1 التضخم الشديد و المتواصل في القطاع المالي:

إن تأمل المرحلة الأحدث في تطور الرأسمالية العالمية-مرحلة العولمة الليبرالية عموما، و العولمة المالية خصوصا- يبين أن الأزمة الراهنة ليست إلا الحصاد المر لمحصول وضعت بذوره في التربة الرأسمالية في مطلع السبعينات من القرن العشرين. فالبدائية الحقيقية للمشاهد التي نراها الآن كانت مع التحول إلى تعويم العملات في عام 1971 عندما قررت الإدارة الأمريكية وقف قابلية الدولار للتحويل إلى الذهب، وذلك تحت وطأة العجز التجاري الضخم و التكاليف الباهظة لحرب فيتنام.

فقد وضع هذا التحول حدا للنظام النقدي العالمي الذي رسمت معالمه في بريتون وودز عقب الحرب العالمية الثانية، و الذي يقوم على نظام أسعار الصرف الثابتة، و هو نظام لا يتيح مجالا واسعا لإنقال رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى كما هو الشأن مع نظام أسعار الصرف المعومة.¹²

11: د. وليد أحمد صافي، الأزمة المالية العالمية 2008 - طبيعتها، أسبابها، و تأثيراتها المستقبلية على الإقتصاد العالمي و العربي، -، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة و البدائل المالية و المصرفية، المركز الجامعي بخميس مليانة، الجزائر، يومي 5-6 ماي 2009، ص 10-11.

12: د. الجوزي جميلة، أسباب الأزمة المالية وجذورها، مقال في فعاليات الملتقى: الأزمة العالمية و كيفية علاجها من منظور النظام الإقتصاد الغربي و الإسلامي، بجامعة جنان، لبنان، مارس 2009. <http://www.jinan.edu.lb>

* نظام أسعار صرف معومة: إن اعتماد نظام أسعار صرف معومة فتح الباب أمام تحركات الأموال عبر الحدود. و كان لذلك تداعيات خطيرة، أهمها أنها فتحت الباب لعمليات مالية مستحدثة و أطلقت العنان لنمو قطاع مالي ضخم. و قد إزداد هذا القطاع تضخما مع بروز فلسفة الليبرالية الإقتصادية الجديدة على يد تاتشر و ريغان في أواخر سبعينات و أوائل ثمانينات القرن العشرين، و اتساع نطاق تطبيقها في العالم في صورة الخصخصة و ابتعاد الدولة عن التدخل في الأسواق، و إزالة القيود على الائتمان و أسعار الفائدة، و كذلك إلغاء القيود على أسعار الصرف و على تحركات الأموال عبر الحدود.

* منظمة التجارة العالمية: ثم جاءت منظمة التجارة العالمية في مطلع التسعينات من القرن نفسه لتعطي دفعة كبرى لتحرير التجارة، ليس في السلع فقط بل وفي الخدمات بما في ذلك الخدمات المالية، و في الإستثمار و حركات رؤوس الأموال عبر الحدود...إلخ.

* المؤشرات: يمكن أن نذكر هنا مؤشرا للتدليل على التضخم المالي:

أ- حجم التعامل بالمشتقات: فكما يتضح من التقرير الصادر عن بنك التسويات الدولية في ديسمبر من عام 2008، بلغ حجم التعامل بالمشتقات المتداولة في البورصة وخارجها 863 تريليون دولار في النصف الأول من عام 2008.¹³

ب- حصة القطاع المالي في أرباح قطاع الأعمال المنظم في الولايات المتحدة الأمريكية: التي تزايدت شيئا فشيئا حتى بلغت 40% في عام 2006.¹⁴

1-2 المتاجرة في المخاطر:

* العقود المستقبلية في العملات: مع تعويم العملات وجدت الشركات التي تقع عليها التزامات بعملة ما وتستحق لها إيرادات بعملة أخرى، أنه يجب عليها التحوط ضد مخاطر التقلبات في أسعار الصرف. و ظهر ابتكار مالي جديد هو العقود المستقبلية في العملات، الذي يعتبر المقابل للعقود المستقبلية في السلع التي لجأ إليها المزارعون منذ أكثر من قرن للتحوط ضد تقلبات أسعار محاصيلهم. و ما المشتقات التي يكثر الحديث عنها الآن سوى صور أحدث للعقود المستقبلية. فمضمون هذه العقود واحد، و ذلك على إختلاف صورها من عقود بيع بالهامش و خيارات و مبادلات و توريق أو تسنيد و غيرها، و هو الإتجار في المخاطر، و هدفها واحد هو توزيع المخاطر و التحوط و التأمين ضد ما قد يترتب عليها من خسائر.¹⁵

* المخاطر: مع تحرير أسعار الفائدة و إزالة القيود على الائتمان، اتسع نطاق الإقراض، لا سيما الإقراض لشراء المنازل و كذلك لشراء السلع الإستهلاكية المعمرة و غير المعمرة، خاصة مع انتشار استعمال بطاقات الائتمان.

www.ibs.org:13

14: علي عبد القادر علي، أحمد الكواز، آثار الأزمة المالية الدولية على الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2009، ص 19.

15: د.حازم البيلاوي، الأزمة المالية العالمية: محاولة للفهم، <http://www.iid-alriad.com>.

ومع اتساع سوق الإئتمان و دخول أعداد كبيرة من الأفراد كمقترضين، و مع الإغراء الكبير للأرباح التي يمكن جنيها من جانب البنوك و شركات التمويل العقاري و شركات إنتاج السلع و الخدمات، حدث تساهل في منح القروض، ازدادت معه المخاطر، و اتسع معه نطاق اللجوء إلى وسائل التحوط و التأمين ضد مخاطر عجز المقترضين عن سداد ديونهم. كما كان من نتائج هذه التطورات ازدياد مخاطر اتساع نطاق التعامل في هذه الوسائل التأمينية ذاتها.

* **المقامرة:** ذلك أن التعامل بالمشنقات و ما إليها يتجاوز المخاطرة إلى المقامرة، و قد تحول معه القطاع المالي في الدول المتقدمة و في الأسواق الناشئة -لا سيما في آسيا- إلى كازينو أي صالة كبيرة للقمار. و من هنا الحديث عن طغيان ثقافة **اقتصاد الكازينو**. فالتعامل في هذه الوسائل يقوم في الغالب على بيع الشخص لما لا يملك، أو شرائه شيء ما بدفع جزء ضئيل من قيمته، و ذلك على أمل تسوية المراكز المالية مستقبلا إذا ما جاءت الأقدار بما تشتهي النفوس من ربح و فير.¹⁶

1-3 الإقتصاد الورقي أو التسنيذ:

مما يستدعي الإنباه أن هذه العقود الغريبة لم تعد تنصب على مخاطر الإبتجار بالسلع أو الأسهم أو السندات، بل أنها امتدت إلى المخاطر المتعلقة بالديون العقارية و أنواع أخرى كثيرة من الديون، و الرهان على تقلبات أسعار الصرف و أسعار الفائدة و تقلبات مؤشر البورصة. و لما كان كل عقد من هذه العقود يحمل مخاطرة، فإنه يمكن أن يبني عليه عقد جديد متحوط ضد مخاطر العقد الأصلي، و يمكن أن يقود العقد الجديد على عقد جديد آخر و هلم جرا. هكذا يتضح ما بدأ صغير الحجم، و نلذ العملية المالية الصغيرة الواحدة عمليات مالية متعددة، هكذا برز إقتصاد ورقي.

1-4 ازدياد و تعمق التداخلات و التشابكات بين مكونات القطاع المالي مما يمهد للفشل المنظومي:

فضلا عن تضخم القطاع المالي، فقد زادت التشابكات و تعمقت بين الفروع المختلفة للقطاع المالي: البورصات، البنوك التجارية و بنوك الأعمال أو الإستثمار، صناديق الإستثمار، صناديق المعاشات، صناديق التحوط، شركات التأمين، المراكز المالية الحرة، مؤسسات التقييم الإئتماني،..إلخ. و قد ترتب على ذلك التطور تعاضم احتمالات تحول الفشل في فروع القطاع المالي إلى فشل شامل للقطاع كله، و هو ما يطلق عليه فشل منظومي.

ويمكن تفسير الفشل المنظومي بفكرة فشل السوق المعروفة في علم الإقتصاد، و المرتبطة بفكرة الخارجية: أي آثار القرارات التي يتخذها متعامل في السوق على سائر المتعاملين أو على الإقتصاد في مجموعه، و التي لا يدرجها الفرد المتعامل في السوق في حساباته للتكلفة و العائد، فقرار الفرد المتعامل في سوق المال يتحدد بالمخاطر الفردية أو الخاصة، و لا يتأثر بالمخاطر الإجمالية التي يمكن أن تصيب السوق في

16: د.كورتيل فريد، مفهوم الأزمة المالية الحالية و تداعياتها على الإقتصاديات العربية، مقال في فعاليات الملتقى: الأزمة العالمية و كيفية علاجها من منظور النظام الإقتصاد الغربي و الإسلامي، بجامعة جنان، لبنان، مارس 2009.
<http://www.jinan.edu.lb>

مجموعه. و لذا يقال أن السوق تقيم أو تسعر المخاطر بأقل من قيمتها الحقيقية، و هو ما قد يؤدي إلى تحميل السوق بمخاطر أكبر كثيرا من قدرتها الحقيقية على تحمل المخاطر.

ومن الطبيعي أن تأخذ السوق بالتصاعد بل و الإنهيار عندما تتجاوز المخاطر الإجمالية، وعندئذ يصدق قول "جوزيف استجلتز": "بدلا من أن تكون أسواق المال وسيلة لإنعاش الإقتصاد الحقيقي و استقراره، و بدلا من أن تكون أداة لحسن إدارة المخاطر، فإنها أصبحت أداة لخلق المخاطر".¹⁷

1-5 اشتداد الانفصال و التناقض بين القطاع المالي و الحقيقي:

لقد فاق التوسع في القطاع المالي كل حد معقول، بمعنى أنه تجاوز الإحتياجات الواقعية للقطاع الحقيقي من الإقتصاد بمسافة بعيدة. و في الواقع أن الرأسمالية قد دخلت مرحلة جديدة مع التحولات في النظام النقدي في القرن الماضي، و هي المرحلة التي يطلق عليها التمويلية أو الرأسمالية المالية. و السمة المميزة لهذه المرحلة هي هيمنة التمويل على الإنتاج، حيث فقد قطاع التمويل صفته كتابع خادم للقطاع الحقيقي، و طغت المصالح المالية طغيانا شديدا على كل ما عداها.

و قد أخذت هذه المرحلة دفعة كبيرة بعدما اكتسب رأس المال المالي أو التمويلي حرية كبيرة في الحركة مع تنامي ظاهرة العولمة المالية و ما صاحبها من تفكيك للقيود على انتقال الأموال في ما بين الدول. فقد أصبح رأس المال المالي محركا أساسيا للعولمة الليبرالية و أداة سريعة لإنعاش الإقتصاديات الرأسمالية المتقدمة.

* **كينز**: لقد أشار كينز إلى هذه الظاهرة في كتابه تحت عنوان "النظرية العامة"، و أبدى قلقا شديدا من المضاربات في البورصة، و من هيمنة المضاربة التي تعنى بالربح في الأجل القصير على الإستثمار العيني الذي يعتبر نشاطا معنيا بالربح في الأجل الطويل أي أنه يقوم بالتنبؤ بالعائد على الأصول طوال عمرها الإنتاجي، فلا خطر في رأيه إذا ما كانت المضاربة مجرد فقاعة فوق تيار منتظم للإستثمار العيني. وإنما يقع الخطر عندما يصبح الإستثمار العيني فقاعة فوق دوامة من المضاربات: فحين يصبح التراكم الرأسمالي بمثابة أثر جانبي أو ثانوي لمقامرات تجرى في كازينو، و للحد من خطر المضاربة في البورصات على التراكم والإنتاج، فقد اقترح كينز أن لا يكون التعامل في البورصة متاحا للكافة، و أن تكون تكلفته عالية من خلال فرض رسوم و عمولات مرتفعة، و من خلال فرض ضريبة على الربح المحقق لا سيما من البيع و الشراء في نفس اليوم. بل ذهب كينز إلى أبعد من ذلك كثيرا في سياق سعيه لتحرير قرارات الإستثمار من مخاطر المضاربات و غياب التنسيق، و أوصى بما أطلق عليه مجتمعية: قرارات الإستثمار، ذلك من خلال نيابة الدولة عن المجتمع في ضمان المستوى الكافي من الإستثمار للإقتصاد الوطني.

إن مقدمات الأزمة الراهنة تظهر بجلاء أن القطاع المالي قد انفصل عن القطاع الحقيقي، و صار له وجود مستقل نسبيا، بمعنى أن المال راح يدور في القطاع المالي دورات متعددة لا تخدم الإنتاج من قريب أو بعيد، و إنما تخدم أغراض المضاربيين و المقامرين المتعطشين للأرباح الضخمة دون جهد، بل دون التنازل

عن الكثير من أرسدتهم النقدية. و هو ما يدخل في باب الكسب الطفيلي، و مما زاد من خطورة الوضع أن الوسطاء الماليين لم يقنعوا بالإتجار لحساب عملائهم، بل راحوا يتاجرون لحسابهم الخاص أيضا، و هو ما وفر تغذية إضافية للتضخم في القطاع المالي. و بذلك تكون الرأسمالية قد أضافت إلى تناقضاتها المعروفة تناقضا جديدا هو التناقض بين عالم المال و عالم الإنتاج. و هذا التناقض من أبرز أسباب الأزمة الراهنة.

* و طبقا للبيان الصادر عن رابطة فرض الضريبة على الصفقات المالية لمساعدة المواطنين ATTAC، فإن الأزمة التي اندلعت في خريف عام 2008 كانت بمثابة إعلان عن نهاية حقبة الرأسمالية المالية. و سواء أكان الذي حدث هو نهاية الرأسمالية المالية أو مجرد توقف مؤقت لها، فإن الأمر الواضح هو أن التضخم في القطاع المالي غير المستند إلى نمو مواز في القطاع الحقيقي، و في الفائض الإقتصادي المتولد فيه مآله التبخر. فهذا التضخم يقوم على فرض غير قابل للتحقق، و هو استمرار أسعار الأصول في الإرتفاع إلى ما لا نهاية. و لكن استمرار النفخ في الفقاعة الذي يؤدي إلى ما شهدته أسواق المال من ارتفاعات لا تبرزها الحقائق الإقتصادية، كان من المحتم أن يؤدي بعد حين إلى انفجارها.

1-6 ضعف و عدم كفاية إجراءات الرقابة في القطاع المالي و هشاشة التطبيق:

و من أسباب الأزمة أيضا غياب إجراءات كافية للرقابة و الضبط، أو التراخي في تطبيقها إن وجدت. فقد شاع في القطاع المالي مناخ من التساهل و التغاضي عن القواعد السليمة لمنح الإئتمان و التقاعس عن تطبيق الضوابط القوية على ملاءة المؤسسات الإئتمانية و آليات عملها، حتى وصلت الأمور إلى حد التسبب والإنفلات.

إن هذا المناخ لم يترتب عليه تضخم الديون الرديئة فحسب، بل ساعد أيضا على انتشار الفساد، و هيا تربة جيدة لتنامي عمليات النصب و الإحتيال و التدليس و الغش و التواطؤ بين أطراف مختلفة في القطاع المالي. و قد كانت لمؤسسات التقييم الإئتماني و شركات المراجعة دور ملحوظ في الممارسات الفاسدة التي شهدها القطاع المالي الأمريكي. و لم تكن فضيحة مادوف التي ضاع فيها 50مليار دولار من أموال المودعين هي الأولى من نوعها، فقد سبقتها فضائح كثيرة مشابهة.

المهم في الأمر أن غياب و تراخي الرقابة و الضبط لم يأت بطريق السهو أو الصدفة، بل إنه جزء لا يتجزأ من مناخ الحرية الإقتصادية و العولمة الناتج عن هيمنة فلسفة الليبرالية الإقتصادية الجديدة التي طبقت في المملكة المتحدة و الولايات المتحدة منذ ما يقرب من ثلاث عقود، و التي عملت دول المركز الرأسمالي والمؤسسات الدولية الخاضعة لها على تسويقها في جميع دول العالم، بما فيها الدول النامية، و نجحت في ذلك نجاحا باهرا.

2- الأسباب المتعلقة بالليبرالية الاقتصادية الجديدة و اختلالات العولمة:

وهي تضم مايلي:

1-2 الليبرالية الاقتصادية الجديدة:

تمت الإشارة فيما تقدم إلى أن مناخ التساهل الذي انتهى إلى التسيب و الإنفلات في القطاع المالي، كان إفرازا من إفرازات تيار الليبرالية الجديدة و نموذجها الإقتصادي اللذين شاعا شيوعا عظيما في العقود الثلاثة الأخيرة. و فضلا عن ذلك، فقد شجعت الليبرالية الجديدة على الإفراط في الثقة في الأسواق و في قدرتها على التصحيح الذاتي لإنحرفاتها، كما أنها روجت لتصغير حجم الحكومة و تقليص وظائفها الاقتصادية والاجتماعية، كما روجت للخصخصة و فتح أبواب الاقتصاديات على مصرعيها و إزالة القيود على إنتقال الأموال بين الدول، و غير ذلك من الإجراءات التي تنامى تطبيقها في إطار التحرير المالي بوجه خاص والعولمة الاقتصادية بوجه عام.

لقد شكلت الليبرالية الاقتصادية الجديدة الخلفية الفكرية للأزمة الراهنة، و كان من ثمار هذه الخلفية ظهور نوع من الأصولية المتزمتة، و هي أصولية السوق التي شجعت على تزايد سطوة أو ديكتاتورية السوق و تهميش دور الحكومات في ضبط الأداء الإقتصادي.

2-2 إختلالات العولمة:

إن العولمة الاقتصادية محملة بتناقضات و اختلالات كثيرة، لعل أبرزها: النمو غير المتكافئ و التركيز في توزيع الدخل و الثروة، و تزايد احتمالات إنتاج الصدمات الخارجية و التعرض لها، و الإنحياز لرأس المال على حساب العمل بدعوى ضغوط التنافسية و التسابق على الفوز بالأسواق، و اغتنام فرص نقل الصناعات إلى مناطق تمتاز بانخفاض الأجور و سائر التكاليف فيها، و التناقض بين عولمة رأس المال و وطنية العمل، و الخلل الناتج عن غياب حكومة عالمية تضبط إيقاع الإقتصاد الرأسمالي المعولم و تحد من مظالم العولمة. وكثرة هذه التناقضات و الإختلالات تشكل سندا قويا للإعتقاد بأن العولمة ليست قدرا محتوما لا رجوع عنه، و أنها عملية قابلة للإرتداد.

و ثمة إختلالان رئيسيان للعولمة كان لهما دور كبير في التمهيد لوقوع الأزمة الراهنة، و ذلك حسب ما جاء في تقرير حديث لمنظمة العمل الدولية، و هما:

أ- الإختلال بين الإدخار و الإستثمار على الصعيد الدولي: يرجع ظهور هذا الإختلال إلى أوائل تسعينات القرن العشرين إبان تزايد إقبال بعض الدول- لا سيما في شرق آسيا- على الأخذ بنموذج الإنتاج الموجه للتصدير، و تمكنا بمرور الوقت من تكوين فوائض كبيرة في موازينها الجارية. و قد تمكنت هذه الدول وكذلك الدول النفطية من حيازة احتياطات ضخمة بالدولار في المقام الأول، و ذلك باعتباره عملة الإحتياطي النقدي الرئيسية في العالم.

وسرعان ما تدفقت هذه الفوائض أو المدخرات في بحثها عن منافذ للإستثمار إلى الولايات المتحدة و بعض دول شرق و وسط أوروبا، فضلا عن دول أخرى مثل إسبانيا و تركيا التي سجلت موازينها الجارية عجوزات ضخمة و انخفضت معدلات ادخارها انخفاضاً كبيراً.

وقد أدت هذه التدفقات الضخمة للأموال إلى وفرة عظيمة في السيولة، سرعان ما دفعت إلى انخفاضات كبيرة في أسعار الفائدة في أوائل القرن الحالي، وهو ما خلق اتجاهها عاما نحو الإقراض الرخيص، بما في ذلك إقراض كثرة من العملاء الذين لا تتوافر فيهم أية جدارة إئتمانية. وبذلك تهيأت الظروف لإنفتاح فقاعات الإسكان و تكاثر القروض الرديئة، كما شكلت وفرة السيولة المرتبطة بتلك التدفقات المالية زادا كبيرا لتعاظم الإستثمارات المالية و احتدام المضاربات، و صنع الفقاعات و مواصلة النفخ فيها حتى انفجرت مفضية إلى الأزمة الراهنة.

تشير الإحصائيات المتاحة إلى أنه في سنة 2008 تدفق إلى الولايات المتحدة الأمريكية 5.7 تريليون دولار أي ما يعادل 40% من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي في عام 2007. كما حصلت بريطانيا وإيرلندا على ما يساوي خمس الناتج المحلي الإجمالي لكل منهما في سنة 2007. أما إسبانيا فقدت من الأموال ما يقرب من 50% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2007. و مما يستدعي الإنتباه أن هذه الدول الأربع شهدت فقاعات إسكان ضخمة.

عزز الإختلال بين الإدخار و الإستثمار على الصعيد الدولي اتجاهها ملحوظا في الولايات المتحدة الأمريكية - في دول رأسمالية متقدمة أخرى- كان له شأن كبير في صنع الأزمة الراهنة، ألا و هو تزايد الإنفاق إلى مستوى يتجاوز الطاقة الفعلية للإقتصاد الأمريكي. و كان من نتائج هذا الإتجاه أن أصبح الإقتصاد الأمريكي أكبر مقترض و صاحب أكبر عجز في الميزان الجاري و الموازنة العامة.

* **المديونية الخارجية:** لقد بلغ إجمالي المديونية الخارجية للولايات المتحدة 8.4 تريليون دولار عام 2007 وهو ما يعادل 61% من الناتج المحلي الإجمالي في تلك السنة. و توقع صندوق النقد الدولي وصول هذه المديونية إلى 9.5 تريليون دولار عام 2009 أي نحو 65% من الناتج المحلي الإجمالي. وفي الغالب أن المديونية الفعلية ستتجاوز هذا الحد، و ذلك بالنظر إلى المخصصات الضخمة لبرامج الإنقاذ. كما بلغ العجز في الميزان الجاري الأمريكي 731 مليار دولار في عام 2007، أي ما يعادل 5% من الناتج المحلي الإجمالي.¹⁸ و تجدر الإشارة إلى أن تجاوز الحدود الواقعية للإنفاق و تمويل التوسع في الإنفاق من خلال الإفراط في الإستدانة باتت سمة مميزة للحكومة و للشركات و للأسر في أمريكا. فقد زادت نسبة الدين المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي من 150% في عام 1970 إلى 233% عام 1990، ثم إلى 268% في عام 2000. واستمرت نسبة التزايد حتى بلغت 346% عام 2007، بينما تقلص نصيب كل القطاعات الأخرى خلال تلك الفترة من 33.3% إلى 28.9% بالنسبة للقطاع العائلي، و من 33.3% إلى 22.2% بالنسبة لقطاع الأعمال غير المالي، و من 26.7% إلى 15.3% بالنسبة للحكومة.

و مع ذلك تحققت زيادات ملحوظة في نسبة مديونية القطاعات جميعها إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الممتدة ما بين 1970 و 2007. و كانت أكبر الزيادات في القطاع المالي حيث ارتفعت هذه النسبة

من 10% إلى 116% وفي المقابل زادت النسبة من 50% إلى 100% للقطاع العائلي، ومن 50% إلى 77% لقطاع الأعمال غير المالي، ومن 40% إلى 53% للحكومة.¹⁹

ب- الإختلال في توزيع الدخل داخل دول العالم و فيما بينها: مما زاد الطين بلة، أن الخلل بين الإدخار والإستثمار على الصعيد الدولي قد رافقه خلل آخر من اختلالات العولمة الرأسمالية، ألا وهو التفاوتات في توزيع الدخل بين الدول و داخل معظم الدول. و قد ساعد على تضخم هذه التفاوتات الإنتشار الواسع لسياسات الليبرالية الإقتصادية الجديدة و ما جلبته من انفتاح متزايد للإقتصاديات على بعضها البعض، و احتدام المنافسة على الأسواق و على إجتذاب الإستثمارات الأجنبية. ففي هذا السياق جرى الضغط على الأجور و توسعت الحكومات في تطبيق سياسات ضريبية محابية للأغنياء، و صارت أيديها مبسوطه كل البسط عندما يتعلق الأمر بمنح الإمتيازات للطبقة الرأسمالية و الشركات متعددة الجنسيات، ومغلولة إلى أعناقها عندما يتعلق الأمر بالإتفاق الإجتماعي لصالح الطبقات الشعبية.

وقد ازداد مؤشر جيني لتوزيع الدخل - دليلا على عدم المساواة - بين ثمانينات و تسعينات القرن العشرين بنسبة 84% للعالم بمجموعه، و بنسبة 96% في الدول المتقدمة، و بنسبة 21% في الدول الصاعدة والنامية.

لقد اتجهت البنوك المركزية لرفع أسعار الفائدة لمواجهة التضخم، عندها انكشف ما كان مستورا، وأخذت الشروخ في القطاع المالي في الإتساع مع انفجار الفقاعات، و إزدياد حالات الإعسار و الإفلاس، وتحولت وفرة السيولة إلى عجز هائل. و مع تدهور الثقة و إزدياد التشاؤم من جانب القطاع العائلي و قطاع الأعمال بشأن تطورات الأزمة المالية، تراجع الإستهلاك و توقف الإستثمار و إزدادت معدلات البطالة. وهكذا انتقلت الأزمة المالية إلى القطاع الحقيقي، و تحولت إلى أزمة اقتصادية شاملة. و سرعان ما انتقلت العدوى إلى الدول الأوروبية و عدد من الدول الصاعدة و النامية، فتحولت الأزمة الأمريكية إلى أزمة عالمية.

3- الأسباب المتعلقة بالقطاع الحقيقي:

للعثور على الأسباب العميقة للأزمة يجب طرح سؤال بسيط: إذا كان الإفراط في الإقراض والإقتراض هو الذي أشعل فتيل الأزمة في الولايات المتحدة، فما الذي أدى إليه أصلا؟ يمكن الإشارة إلى عدد من العوامل ذات الصلة بجانب العرض. منها السياسة النقدية و المصرفية المشجعة. و منها السيولة الوفيرة التي تمثلت في المدخرات الأجنبية التي تدفقت على الولايات المتحدة. و منها الحملات الترويجية لمؤسسات التمويل كحملة المليار دولار لمجموعة سيتي غروب في تسعينات القرن الماضي لإغراء أصحاب المنازل في الحصول على قرض عقاري ثان مثلا .

19: علي عبد القادر علي و أحمد الكواز، مرجع سبق ذكره، ص23.

و لكن لا يكون لهذه العوامل تأثير يذكر إلا إذا كانت هناك عوامل دافعة من جانب الطلب، وهي قلة الدخل المتوافرة للناس، مع سعيهم للحفاظ على مستويات معيشتهم أو تحسينها. فهنا يشكل الإقتراض المخرج من قلة الدخل، و ذلك بعد استنفاد وسائل أخرى لزيادة الدخل كالعمل لوقت إضافي و عمل الزوجات والإشتغال بأكثر من عمل.

أ- **عوامل دافعة لزيادة الطلب على الإئتمان و توفير السيولة:** هنا نأتي إلى سؤال آخر: ما الذي أدى إلى قلة الدخل؟ ثمة أسباب ثلاثة لذلك هي:

* الضغط على الأجور بدعوى الإرتقاء بتنافسية المنتجات الأمريكية و تحت تأثير تنامي الإلتجاه لنقل الصناعات إلى دول آسيا و أمريكا اللاتينية، أو حتى مجرد التهديد بنقل بعض الصناعات. فالأجر الحقيقي للعامل في الولايات المتحدة في عام 2008 كان أقل من المستوى الذي بلغه في 1973. و في الوقت ذاته كانت الإنتاجية تتزايد بمعدل يتراوح بين 2% و 4% سنويا، أي أنه كانت هناك وفرة في الإنتاج مع انكماش في الأجور اللازمة لإستيعاب هذا الإنتاج. و قد تكرر هذا الوضع في الدول الرأسمالية الكبرى بدرجات متفاوتة.

* إزدياد التفاوت في توزيع الدخل، فقد انخفض نصيب الأجور من الناتج المحلي الإجمالي من 53% في عام 1970 إلى 49% في عام 2000، ثم إلى 45% في عام 2007. ومن المفارقات الغربية أن التوزيع الحالي للدخل في الولايات المتحدة يكاد يتطابق مع التوزيع الذي كان سائدا في عام 1928 عشية الكساد العظيم. ففي عام 1928 كان أغنى 1% من السكان يحصلون على 24% من الدخل، و هم يحصلون الآن على 23%. و في الفترة الحديثة من عام 2000 إلى عام 2006 زاد الدخل القومي الأمريكي بنحو 18%، بينما زادت دخول أغنى 10% بنسبة 32%، كما زادت دخول أغنى 1% بنسبة 203%. و في المقابل زادت دخول أغنى واحد في الألف من السكان بنسبة 425%، أما متوسط الدخل الحقيقي لأسر الطبقة العاملة فقد انخفض بنسبة 1.1% خلال الفترة نفسها.

كما سجلت الإحصائيات أنه خلال الفترة ما بين 1991 و 2005 انخفض نصيب 90% من الشريحة الدنيا من الدخل القومي للأمريكيين من 36% إلى 32%. و في المقابل زاد نصيب أغنى 10% من 64% إلى 68% من الدخل القومي.

إن تركيز الدخل القومي في يد شريحة قليلة من السكان ذات الميل المنخفض للإستهلاك، يعني تضائل القوة الشرائية المتدفقة إلى الأسواق من جانب الشرائح الأكبر ذات الميل المرتفع للإستهلاك، و هو ما يحد من قدرة الإقتصاد على استيعاب الإنتاج المتاح.²⁰

* إزدياد التنافس بين أبواب الإنفاق المختلفة جراء نقل عبء الإنفاق على الكثير من الخدمات الإجتماعية من على عاتق الحكومات إلى عاتق الأفراد. وهذا التحول يعد إفرزا من إفرزات الليبرالية الإقتصادية الجديدة،

20: نفس المرجع السابق، ص26.

حيث تراجع الدور الاجتماعي للحكومات. و تعرضت خدمات مهمة للخصخصة أو صارت تقدم مقابل دفع رسوم أعلى بكثير مما كان عليه الحال في ظل دولة الرفاهية و الرعاية الاجتماعية.

لكن هل الإتجاه إلى تراجع الأجور الحقيقية و ازدياد عدم المساواة أمر غريب على النظام الرأسمالي؟ في الواقع إن هذا الإتجاه هو نتاج طبيعي لتناقض رئيسي في الرأسمالية، و هو ما يؤدي في نهاية المطاف إلى وقوع الأزمة. ثم إن هذا التناقض هو محصلة قوتين متعاكستين:

-قوة أولى تدفع في اتجاه زيادة الأرباح من أجل زيادة التراكم الرأسمالي، و من ثم الضغط على الأجور، و هو ما يقلل من القدرة على امتصاص الإنتاج المتزايد.

-قوة ثانية تدفع باتجاه زيادة الأجور من أجل زيادة الإنفاق اللازم لاستيعاب الإنتاج المتزايد و لضمان استمرار عجلات الإنتاج و التراكم في الدوران.

ويكشف وقوع الأزمة عن تغلب القوة الأولى على القوة الثانية، حيث تعجز الدخول المتاحة للإنفاق عن استيعاب الإنتاج المتحقق. و من هنا توصف الأزمة عادة بأنها أزمة إفراط في الإنتاج أو نقص في الإستهلاك. و يمكن تقادي هذا الوضع مؤقتا بزيادة الإئتمان المتاح للأفراد، و لكن ما أن يتعذر سداد الأفراد لديونهم-نظرا لقلّة الدخول المتولدة في القطاع الحقيقي-حتى يدخل الإقتصاد و المجتمع في أزمة.

ب- فيروس أزمات الرأسمالية: إن الأزمات هي سمة ثابتة من سمات النظام الرأسمالي، بل إنها خاصية بنيوية أو هيكلية من خصائص هذا النظام، و لا شك أن النمط الحالي لإدارة الرأسمالية يتحمل جانبا من المسؤولية عن الأزمة الحالية، أي نمط الليبرالية الإقتصادية الجديدة، و ذلك بالنظر إلى ما يتصف به من إسراف في تحرير الأسواق و من إفراط في الثقة في قدرتها على إستعادة التوازن بقواها الذاتية إذا ما أصابها إختلال، و من تنحية للحكومات و تهميش لدورها في ضبط الإقتصاد و توفير الحماية الاجتماعية للمواطنين. لقد أثبتت الأزمة فشل هذا النمط فشلا ذريعا في دول المركز الرأسمالي.

و لكن الجانب الأكبر من المسؤولية عن الأزمة يجب أن يرد إلى التناقضات الكامنة في النظام الرأسمالي، فهي التي تولد فيروس الأزمات الذي قد يهدأ حيناً، و لكنه لا يلبث أن ينشط محدثاً دماراً اقتصادياً هائلاً و خراباً اجتماعياً شنيعاً. و لذلك فإن الأزمة الراهنة ليست مجرد أزمة في النظام الرأسمالي بل إنها أزمة في الفكر الإقتصادي التنموي أيضاً.

4- الأسباب الأخلاقية:

تقوم المعاملات المالية و الأخلاقية في الفكر الرأسمالي الليبرالي على مبدأ الغاية تبرر الوسيلة، الأعمال هي الأعمال، و على أساس فصل الدين و الأخلاق عن المعاملات، و على المقولة: دعه يعمل دعه يمر، و يكون تدخل الدولة في ضبط المعاملات محدوداً أو منعدماً في بعض الأحيان، و إن كان البعض منهم يرى الآن ضرورة الإلتزام بالأخلاق و مقصدهم من هذه الحالة هو أن الأخلاق أحيانا تساعد في تحقيق المزيد من الثروة و الأرباح و النمو و التوسع، و ليس مقصدهم الحقيقي هو أن الأخلاق هي قيم و مثل إنسانية يجب الإلتزام بها.

و لقد ترتب على التحرر من القيم و الأخلاق و المثل السامية الفاضلة في المعاملات المالية والإقتصادية العديد من السلبيات التي أدت إلى الظلم و الفوضى و الأزمات و أكل أموال الناس بالباطل. من هذه الأخلاق على سبيل المثال:²¹

- الطغيان و الجشع في استحواذ المال بكافة السبل و الوسائل و غياب العدالة.
- الكذب و الإشاعات المغرضة و غياب الصدق.
- عدم الوضوح و غياب الشفافية.
- الإحتيالات و غياب الحقائق و الموضوعية.
- الخداع و التضليل و غياب الأمانة و العدل و الرحمة.

وكان من حصاد هذه الأخلاق الفاسدة: إهدار الأموال و تشريد الموظفين و العمال، و زيادة معدلات البطالة، و طرد الناس من منازلهم، و إفلاس البنوك و الشركات و انهيار البورصات و زيادة بؤس الفقراء و المساكين.

المحور الثالث: أسباب الأزمة من وجهة نظر الإقتصاد الإسلامي:

تعمل الشريعة الإسلامية على ضبط المعاملات بين الأفراد، بما يعود بالنفع عليهم جميعا و تحرم كل التصرفات التي قد تمس العدالة الإجتماعية أو حقوق الأفراد سواء في الشدة أو في الرخاء، حماية للمجتمع من كل صور الفساد في شتى المجالات، و سنقف في هذا المحور على موقف الإسلام من المعاملات التي رجح العلماء تسببها في الأزمة المالية. و التي تضم:

- الفائدة أو الربا؛
- المشتقات المالية؛
- الرهون العقارية؛
- التوريق أو التسنييد.

1- الفائدة أو الربا:

تحرم الشريعة الإسلامية كل أشكال منح القروض بفائدة ما، و هو أحد أهم أسباب الأزمات المالية التي تعرضت لها البشرية. و الربا لغة يعني الزيادة، و يعرف شرعا بأنه الفضل الخالي عن العوض المشروط في البيع، و التعامل به حرام بدليل الكتاب و السنة و الإجماع.

ففي الكتاب وردت عدة آيات من بينها قوله عز وجل: ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ﴾.²²

أما في السنة فقد ثبت عن ابن مسعود رضي الله عنه- أنه قال: لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم- آكل الربا و موكله و شاهده و كاتبه، كما أجمع المسلمون على تحريم الربا و على أنه من الكبائر.

21: حــــســــين شــــحــــاتــــة، الأخلاقية للأزمة المالية، مقال على الموقع:

<http://isegs.com/forum/showthread.php?t=2562&page=3>

22: سورة البقرة جزء من الآية 276.

و قد أصدر مجمع الفقه الإسلامي قراره الإسلامي رقم 3: بشأن حكم التعامل المصرفي بالفوائد: بين فيه أن كل زيادة أو فائدة على الدين الذي حل أجله و عجز عن الوفاء به مقابل تأجيله، و كذلك الزيادة أو الفائدة على القرض منذ بداية العقد صورتان محرمتان شرعا.²³
و من بين أسباب تحريم الربا:²⁴

1-1 أسباب أخلاقية:

- يعد الربا من أبشع صور الجشع و الشره و الإستغلال لأن المرابي يستغل حاجة أخيه الإنسان الفقير المحتاج، فيفرض عليه ما يشاء من الفوائد الباهظة دون شفقة أو رحمة. و الإسلام يأبى أن تقوم علاقات البشر على أساس من المادية التي تنكر قواعد الأخلاق و آداب السلوك.
- المرابي لا يبذل عملا يستحق عليه ربحا، فالإسلام لا يعترف بأي ربح دون أن يبذل فيه العمل و الجهد. و الربا يؤدي إلى وجود طبقة خاملة عاطلة بلا عمل، تنتظر الربح في تكاسل و تراخ، مما يؤدي إلى حرمان المجتمع من الكفاءات و المهارات، و قصر التفكير في مصلحة الفرد وحده.
- و فرة المال مع المرابي دون عمل يدفعه إلى الإنغماس في اللذات و الشهوات، و إنفاقه في اللهو و المجون، لأنه لا يشعر بقيمة هذا المال الذي لم يبذل فيه كفاحا أو عرقا، كما أن الفراغ و انعدام الوازع الديني و الخفي و النفنن في إشباع شهواته و رغباته الجامحة.

2-1 أسباب إجتماعية:

- مما لا شك فيه أن الربا يزرع الكراهية و البغضاء، و يثير الأحقاد في نفوس أفراد المجتمع، و يقطع أواصر المحبة و الأخوة فيما بينهم، و يقضي على التعاون و التراحم و الرفق بالضعفاء و المحتاجين. و ليس ألم على النفس من أن يرى الإنسان ماله يؤكل بغير وجه حق، أو ينتزع منه قهرا بغير رضا وقناعة، و مهما تظاهر بالرضا فإنه رضا المضطر أو استسلام المحتاج، لأن الضرورة وحدها هي التي ألجأته إلى الخضوع للمرابي.

إن مجتمعا ربويا هو مجتمع التفكك و الإنحلال، و هو البركان الخامد الذي لا بد أن ينفجر، فيأتي على الأخضر و اليابس. و خير دليل على ذلك ما حدث لليهود عبر التاريخ.

- إن الربا يتضمن الإضرار بالمحتاجين من أفراد المجتمع، و بالذات الذين يضطرون إلى الإقتراض لتلبية احتياجاتهم الإستهلاكية، و هو الأمر الذي يتيح للمرابين فرض ربا مرتفع استغلالا لحاجة

23: نورة سيد أحمد مصطفى، الحلول الإسلامية لمعالجة الأزمات العالمية الراهنة، بحث مقدم إلى المؤتمر الثالث عشر حول الجوانب القانونية و الإقتصادية للأزمة المالية العالمية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، 2009، ص16.

24: الشيخ حسن سري، الإقتصاد الإسلامي: مبادئ، و أهداف، و خصائص، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1999، ص160-165.

المستهلك الماسة هذه، و هو الأمر الذي يسهم في مساعدتهم و التخفيف عنهم، و في المقابل يؤدي إلى زيادة أعبائهم.²⁵

1-3 أسباب إقتصادية:

نذكر أهمها فيما يلي:

- إعاقة الإنتاج بعدم استثمار المال في المشاريع الهامة: قد تكون بعض المشاريع في غير صالح المجتمع، إن لم تكن ضارة أحيانا كالملاهي، و النوادي الليلية، و إنتاج الأفلام الخليعة، و غير ذلك. ولا شك في أن ذلك يضر إضراراً بالغاً بالمشاريع التي يحتاجها المجتمع في مجال الزراعة والصناعة و التجارة وغير ذلك مما يكون سبباً في رفاهية المجتمع و رخائه.
- يقول اللورد "كينز": إن ارتفاع سعر الفائدة يعيق الإنتاج لأنه يغري صاحب المال بالإدخار للحصول على عائد مضمون، دون تعريض أمواله للمخاطرة في حالة الإستثمار في المشاريع الصناعية أو التجارية، كما أنه من ناحية أخرى لا يساعد رجل الأعمال على التوسع في أعماله، لأنه يرى أن العائد من التوسع - مع ما فيه من مخاطر - يعادل الفائدة التي سيدفعها للمقرض.
- و يقول الإقتصادي الألماني المعاصر "سيلفيو جيزل": إن نمو رأس المال يعوقه معدل الفائدة، و لو أن هذه الفرملة أزيلت لتضاعف نمو رأس المال في العصر الحديث لدرجة تبرر خفض سعر الفائدة إلى صفر في فترة وجيزة.
- انتشار البطالة و الفقر و الحرمان: حيث يرى اللورد كينز أن كل نقص في سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة في الإنتاج، و بالتالي إلى زيادة في العمالة، و إيجاد الفرصة لتشغيل المزيد من الناس. يتضح ذلك مما تطبقه المؤسسات الربوية التي تقوم على أساسين:
 - الأول تكديس فائض القيمة كإحتياطي لضمان رأس المال الثابت، والثاني استخدام هذا الإحتياطي في قروض قصيرة الأجل بفائدة ربوية. و كلا الأساسين يحد من فرص العمل، و بالتالي يزيد البطالة و الحاجة و الفقر. وأمر كهذا يحرمه الإسلام، و يجب على المسلمين أن يتجنبوه.
- تكديس الثروة في أيدي فئة قليلة من أفراد المجتمع: يقول الدكتور "شاخنت" -المدير السابق لبنك الرايخ الألماني- في محاضرة له في دمشق عام 1953: إنه بعملية رياضية يتضح أن جميع المال في الأرض صائر إلى عدد قليل جداً من المرابين، ذلك أن الدائن المرابي يربح دائماً في كل عملية، على حين يتعرض المدين للربح و الخسارة.
- و من ثم فإن المال كله في النهاية لا بد أن يصير إلى الذي يربح دائماً. و إن هذه النظرية في طريقها إلى التحقق الكامل، فإن معظم مال الأرض الآن يملكه ملكاً حقيقياً بضعة ألوف. أما جميع الملاك و أصحاب

25: د.فليح حسن خلف، النظم الإقتصادية: الرأسمالية، الإشتراكية، الإسلام، جدار للكتاب العالمي، عالم الكتب الحديث، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص 261.

المصانع-الذين يستدينون من المصارف- و العمال وغيرهم فليسوا سوى إجراء يعملون لحساب أصحاب المال، ويجني أولئك الألوفا ثمرة كدهم.

ويؤكد هذه النظرية ما أعلنه أحد كبار الممولين اليهود عام 1970: من أن اليهود الذين يمثلون الأغلبية الساحقة لأصحاب بيوت المال في العالم ، قد أحرزوا 80% من أموالهم في العالم، و أنهم وراء العشرين الباقية. و هذا هو السر وراء سيطرة اليهود على مجريات الحياة السياسية في أمريكا و دول أوروبا الغربية.

- غلاء الأسعار و زيادة الأعباء على الشعوب: إن الذي يتحمل دفع الفوائد الربوية في النهاية هو المستهلك، لأن أصحاب المصانع و التجار لا يدفعون تلك الفوائد إلا من جيوب المستهلكين. و كلما ارتفعت الفوائد ارتفعت أسعار السلع الإستهلاكية. فالمستهلك يدفع ضريبة غير مباشرة للمرابي تتمثل في فروق الأسعار التي تتجمع في جيوب المرابين.

2- المشتقات المالية:

ازدادت الأسواق المالية هشاشة بالتوسع في تجارة المشتقات التي لا تتعلق بالإتجار في أسعار و دخول أصول مالية حاضرة، لكنها تشتق من أصول مالية وهمية لا يمتلكها أيا من الطرفين وقت العقد و تنطوي على وعود بالشراء أو البيع في المستقبل، و قد بدأ التعامل فيها في الأسواق الحقيقية ثم انتقل إلى الأسواق المالية الأولية والثانوية، و قد زاد التعامل فيها إلى 600 تريليون دولار أي ما يعادل عشر أضعاف الناتج الإجمالي العالمي، فتسببت في زيادة عنف تقلبات الأسواق، والتي تتمثل في مجموعة من عقود المستقبل و الخيار والمبادلة.

حرمت الشريعة الإسلامية نظام المشتقات المالية الذي يقوم على معاملات وهمية يسودها الغرر والجهالة، إذ تعد من أشكال المقامرات المنهي عنها شرعا. فقيمة المشتقات المالية التي كانت سببا في تفاقم الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية بلغت أكثر من 600 تريليون دولار، في حين تقدر قيمة الإنتاج العالمي بـ 60 تريليون دولار، أي أن القيمة المالية هي 10 أضعاف القيمة العينية.

و قد أكد مجمع الفقه الإسلامي بقراره رقم 7-1-65 في دورته السابعة بشهر ماي من سنة 1992، عدم انطباق وصف العقد الشرعي على المشتقات المالية لإنعدام شرطي التسليم و التسلم الحقيقيين و هو ما لا يوجد العقد أصلا.²⁶

3- الرهن العقاري:

شكل الرهن العقاري سببا رئيسيا لقيام الأزمة نتيجة ما صاحب التعامل به من تجاوزات غير مسبوقه، فالرهن العقاري تعاقد يتم بين مالك العقار و مشتري و ممول من مؤسسات مالية و بنوك، على أن يدفع المشتري جزء من الثمن و يدفع الممول الباقي الذي يصير قرضا في ذمة المشتري بفائدة.

26: رمضان محمد أحمد الروبي، الأزمة المالية العالمية: حقائقها و سبل الخروج منها، مع رؤية الإقتصاد الإسلامي، بحث مقدم إلى المؤتمر الثالث عشر حول الجوانب القانونية و الإقتصادية للأزمة المالية العالمية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، 2009، ص36.

وقد أهملت البنوك التحقق من السجل الائتماني للمقترضين، وتوسعت في منح القروض، مما خلق طلبا متزايدا على العقارات، و أدى ذلك إلى انخفاض أسعارها، و كانت البنوك قد باعت تلك القروض إلى شركات التوريق التي أصدرت بها سندات طرحتها للإكتتاب العام، فترتب عن كل رهن مجموعة من الديون مرتبطة ببعضها في توازن هش اهتز عند توقف المقترضين عن سداد ديونهم، خاصة بعد الإرتفاع المتوالي لسعر الفائدة، حيث بلغ حجم تلك القروض نحو 1.3 تريليون دولار.²⁷

فالفوائد الربوية التي حملتها الرهون العقارية و التي تحرمها الشريعة الإسلامية كانت عاملا أساسيا في حصول الأزمة²⁸، وذلك فضلا عن عمليات توريق الديون أو تسنيد الديون العقارية التي زادت من معدلات عدم الوفاء بالديون، إذ تكون في هذه الحالة أمام تصرفات عديدة تتم على عين واحدة مما يحملها التزامات أكبر من قيمتها الحقيقية، أو يجعل العين الواحدة عرضة لرهون متعددة، وكل تلك المعاملات تخالف الضوابط الشرعية للرهن العقاري في الشريعة الإسلامية.

3-1 الضوابط الإسلامية للرهن:²⁹

كل ما جاز بيعه جاز رهنه ومن ذلك العقارات، فطالما جاز بيعها جاز رهنها، و الرهن هو حبس الشيء، لذلك هو أداة من أدوات توثيق الدين و قد شرع الإسلام الرهن لضمان حق الدائن لقوله تعالى: ﴿وإن كنتم على سفر و لم تجدوا كاتباً فرهان مقبوضة﴾.³⁰

و كذلك فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم به، فعن عائشة رضي الله عنها: أن النبي صلى الله عليه وسلم اشترى من يهودي طعاما و رهنه درعه.

أما إيجابيات الرهن عند بن عابدين فهي:

- من جهة الدائن: فإنه يضمن حقه من الدين من التلف.

- من جانب المدين: بتقليل خصام الدائن له و بقدرته على الوفاء إذا عجز.

لا يحق للمرتهن له أن يستفيد من الرهن و هو في حيازته، لا يحل له أن ينتفع بشيء منه بوجه من الوجوه، و إن أذن له الراهن لأنه أذن له في الربا لأنه يستوفي دينه كاملا فتبقى له المنفعة فضلا-زيادة- فيكون ربا.

يشترط في المرهون أن يكون مالا متقوما يجوز تملكه و بيعه. و أن يبقى الرهن على ملك الراهن-

المدين- ما دام مرهونا. و لا يحق للدائن المرتهن أن يملك المرهون مقابل دينه، إلا إذا وافق المدين على بيعه

27: مصطفى حسني مصطفى، الأزمة المالية العالمية: أسبابها و آثارها الإقتصادية و كيفية مواجهتها، بحث مقدم إلى المؤتمر الثالث عشر حول الجوانب القانونية و الإقتصادية للأزمة المالية العالمية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، 2009، ص8.

28: مريم جحنيط، الأزمة المالية و معالم البديل الإسلامي، ورقة مقدمة إلى مؤتمر الأزمة المالية و كيفية علاجها من منظور النظام الإقتصادي الغربي و الإسلامي، جامعة الجنان، لبنان، 2009، ص6.

29: د.سامر مظهر قنطججي، ضوابط الإقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية، دار النهضة، سوريا، الطبعة الأولى، 2008، ص53-54-55.

30: سورة البقرة، الآية283.

إياه و المقاصة بين ثمنه و مقدار الدين. أما الإنتفاع بالرهن فيجوز للراهن أن ينتفع بالمرهون بإذن المرتهن، ولا يجوز للمرتهن الإنتفاع بالرهن مطلقا و لو بإذن الراهن.

4-التوريق أو التسنيذ:

التوريق هو أداة مالية مستحدثة³¹ تتمثل في تحويل القروض إلى أوراق مالية قابلة للتداول، أي تحويل الديون من المقرض الأساسي إلى مقرضين آخرين، و تسمى أيضا بالتسنيذ. التوريق يتعامل أساسا بالديون، حيث يعمل على بيعها بتقسيم الدين الواحد إلى صكوك أو سندات كثيرة تطرح على الجمهور ليكتتبوا فيها، ثم يتم تجميع ما تشابه منها في محفظة واحدة لتباع لممول جديد، لتتكرر هذه العملية في موجات متتالية، والتي بنيت في الأصل على دين واحد و فوائده تعد الوقود المحرك لكل موجات التوريق المتعاقبة عليه، والتي يتكالب المورقون والمستثمرون والمقرضون من خلالها على اقتسامها. ومن المنطقي أن يتسبب التوريق بهذا الأسلوب وقوع الأزمات، لأنه أفضى إلى سوق وهمية لا إنتاجية فيها. ويعتقد أن حل ذلك لا يكون بهجر أسلوب التوريق كلية، إذ أنه لو أحسن استخدامه وفقا للتقويم الإسلامي لاستفدنا من إيجابياته و تفادينا سلبياته.

و تقويم التوريق المالي إسلاميا يكون بربطه بسلعة أو خدمة يكون ثمنها هو الدين الذي يورق³². فهذا هو الذي أجازته مجمع الفقه الإسلامي بجدة في دورته السادسة عشر الذي ورد فيه: يرى المجمع أن البديل الشرعي لحسم الأوراق التجارية و بيع السندات، هو بيعها بالعروض-السلع- شريطة أن يسلم البائع إياها عند العقد، و لو كان ثمن السلعة أقل من قيمة الورقة التجارية، لأنه لا مانع شرعا من شراء الشخص سلعة بثمن مؤجل أكثر من ثمنها الحالي.³³

31: سعيد عبد الخالق، توريق الحقوق المالية، دليل المحاسبين، عبر الموقع التالي:

http://www.tashreat.com/view_studies2.asp?id=212&std_id=42

32: عجيل جاسم النشمي، التوريق و التصييك و تطبيقاتهما، منظمة المؤتمر الإسلامي الدورة التاسعة عشرة، الشارقة، الإمارات المتحدة، عبر الموقع التالي:

<http://www.ahlalhdeth.com/vb/attachment.php?attachmentid=67254&d=1241951222>

33: صبري عبد العزيز، التوريق و أثره في وقوع الأزمة المالية العالمية في ضوء الفكر الإسلامي، بحث مقدم إلى المؤتمر الثالث عشر حول الجوانب القانونية و الإقتصادية للأزمة المالية العالمية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، 2009، ص33.

الخاتمة:

لقد أكد العديد من الباحثين أن الفرصة الآن سانحةٌ لكي يقدم الاقتصاد الإسلامي نفسه للعالم كله، ويقدم صورةً مثاليةً يراها الناس واضحةً خاليةً من كل هذه المشكلات التي خلّفتها الأنظمة الاقتصادية المختلفة. حيث يكمن جوهر الأزمة في مخالفة تعاليم الإسلام، وإن طرق علاجها في العودة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، مؤكداً أن انهيار الرأسمالية قادم لا محالة، وكذلك انهيار كافة الاقتصاديات القائمة على الربا، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرَّبَا﴾ (البقرة: من الآية 276).

و أشير إلى أن بعض أساليب العلاج التي قدمها متخذو القرار في الولايات المتحدة الأمريكية مستمدة من الإسلام؛ حيث خفضوا سعر الفائدة، وهم الآن يعترفون أن رفع سعر الفائدة ضار جداً بالاقتصاد، وهذا ما تنص عليه تعاليم الإسلام عندما حرمت سعر الفائدة، يقول تعالى: ﴿لَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ (البقرة: من الآية 279)، والفائدة في الإسلام هي الربا، وهي محرمة. و الإسلام عندما جعل القرض بغير فائدة يحميه أكثر مما تحميه الآن الفائدة، و القرض في الإسلام مضمون بنسبة 100% فلا يمكن إطلاقاً أن يضيع قرض على صاحبه.

إن الشريعة الإسلامية بما تحمله من مبادئ ذات مصدر إلهي، وبما تقوم عليه من أسس إقتصادية تحمل في طياتها سبل الخروج من الأزمة بالإحتكام في شتى التعاملات إلى ما جاءت به درء للمفاسد، و طلباً للإستمرار و منعا لكل أشكال الإستغلال، حيث أن النظام الإقتصادي الإسلامي يعد نظاما إقتصاديا ربانيا يراعي خير الإنسان في الدنيا و الآخرة، إنه نظام فطري لأنه نابع من الإسلام دين الفطرة، إنه يتفق مع الفطرة الإنسانية، و لذلك من الأفضل لبني الإنسان أن يأخذوا بأسسه ومبادئه حتى لا تعصف بهم أزمات إقتصادية أخرى.

إن توالي الإنتكاسات و الإنهيارات بالنظام الرأسمالي و النظام الإشتراكي من قبله دليل على الثغرات التي نخرت كلا منهما، و التي تحتاج إلى تمحيص في جدوى الإستمرار على الوضع ذاته أو ضرورة اللجوء إلى نظام أكثر أمانا. وقد خلصنا بعد النظرة الموجزة في أحكامه البديلة عن التعاملات التي كانت وراء حدوث الأزمة المالية إلى النتائج و التوصيات الآتية :

- ✓ أهمية السعي إلى استخدام صيغ التمويل الإسلامية كبديل للمعاملات الربوية.
- ✓ إلزام الحكومات للبنوك بالتوقف عن المعاملات غير الشرعية كالتوريق و التعامل بالمشتقات المالية.
- ✓ العمل على خلق بيئة تشريعية للمعاملات المصرفية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- ✓ العمل على إنشاء صناديق الزكاة و تطوير استغلالها خاصة في الأزمات.
- ✓ ضرورة دعم الحكومات لتبني مبادئ الإقتصاد الإسلامي باعتباره الخيار الأمثل.

المراجع:

- 1- حناتة شريف، من يدفع الثمن في الأزمة المالية العالمية، موقع البديل في 2008/10/8 من الأنترنت.
- 2- د. رمزي زكي، الليبرالية المتوحشة، مكتبة الأسرة، القاهرة، 2007.
- 3- د. زياد رمضان، مبادئ الإستثمار المالي و الحقيقي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2002.
- 4- عريقات نقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، 1999.
- 5- د. وليد أحمد صافي، الأزمة المالية العالمية 2008 - طبيعتها، أسبابها، و تأثيراتها المستقبلية على الإقتصاد العالمي و العربي-، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة و البدائل المالية و المصرفية، المركز الجامعي بخميس مليانة، الجزائر، يومي 5-6 ماي 2009.
- 6- د. حمزة بن حسين الفهر الشريف، الأزمة المالية العالمية: قراءة في مآزق الأسباب و النتائج و بحث عن مخرج، بحث منشور في الأنترنت.
- 7- د. السيد عليوة، إدارة الأزمات في المستشفيات، إسترال، القاهرة، مصر، بدون سنة نشر.
- 8- بول هيلبرز، راسل كروجر، ماريتا موريتي، مؤشرات الحيطة الكلية و أدوات جديدة لتقييم سلامة النظام المالي، مجلة التمويل و التنمية، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2002.
- 9- نرمين السعدني، قراءات حول الأزمة النقدية العالمية، مجلة السياسة الدولية، العدد 137، 1999.
- 10- د. الجوزي جميلة، أسباب الأزمة المالية وجذورها، مقال في فعاليات الملتقى: الأزمة العالمية و كيفية علاجها من منظور النظام الإقتصاد الغربي و الإسلامي، بجامعة جنان، لبنان، مارس 2009 <http://www.jinan.edu.lb>
- 11- www.ibs.org
- 12- علي عبد القادر علي، أحمد الكواز، آثار الأزمة المالية الدولية على الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2009.
- 13- www.zcommunications.org/znznet
- 14- حسين شحاتة، الأخلاقية للأزمة المالية، مقال على الموقع: <http://isegs.com/forum/showthread.php?t=2562&page=3>
- 15- سورة البقرة جزء من الآية 276.
- 16- نورة سيد أحمد مصطفى، الحلول الإسلامية لمعالجة الأزمات العالمية الراهنة، بحث مقدم إلى المؤتمر الثالث عشر حول الجوانب القانونية و الإقتصادية للأزمة المالية العالمية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، 2009.
- 17- الشيخ حسن سري، الإقتصاد الإسلامي: مبادئ، و أهداف، و خصائص، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1999.
- 18- د. فليح حسن خلف، النظم الإقتصادية: الرأسمالية، الإشتراكية، الإسلام، جدار للكتاب العالمي، عالم الكتب الحديث، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.
- 19- رمضان محمد أحمد الروبي، الأزمة المالية العالمية: حقائقها و سبل الخروج منها، مع رؤية الإقتصاد الإسلامي، بحث مقدم إلى المؤتمر الثالث عشر حول الجوانب القانونية و الإقتصادية للأزمة المالية العالمية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، 2009.
- 20- مصطفى حسني مصطفى، الأزمة المالية العالمية: أسبابها و آثارها الإقتصادية و كيفية مواجهتها، بحث مقدم إلى المؤتمر الثالث عشر حول الجوانب القانونية و الإقتصادية للأزمة المالية العالمية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، 2009.
- 21- مريم جحنيط، الأزمة المالية و معالم البديل الإسلامي، ورقة مقدمة إلى مؤتمر الأزمة المالية و كيفية علاجها من منظور النظام الإقتصادي الغربي و الإسلامي، جامعة الجنان، لبنان، 2009.

- 22- د. سامر مظهر قنطقجي، ضوابط الإقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية، دار النهضة، سوريا، الطبعة الأولى، 2008.
- 23- سورة البقرة، الآية 283.
- 24- سعيد عبد الخالق، توريق الحقوق المالية، دليل المحاسبين، عبر الموقع التالي:
http://www.tashreaat.com/view_studies2.asp?id=212&std_id=42
- 25- عجيل جاسم النشمي، التوريق و التصكيك و تطبيقاتهما، منظمة المؤتمر الإسلامي الدورة التاسعة عشرة، الشارقة، الإمارات المتحدة، عبر الموقع التالي:
<http://www.ahlalhdeeth.com/vb/attachment.php?attachmentid=67254&d=1241951222>
- 26- صبري عبد العزيز، التوريق و أثره في وقوع الأزمة المالية العالمية في ضوء الفكر الإسلامي، بحث مقدم إلى المؤتمر الثالث عشر حول الجوانب القانونية و الإقتصادية للأزمة المالية العالمية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، 2009.